العلاقة بين محددات مراجعة الأدوات المالية وفعالية المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية على البنوك المصرية

مستخلص

في ظل التحرر من القيود التي شهدتها أسواق المال العالمية، والتطور التكنولوجي وتنامي ظاهرة العولمة، اتجهت البنوك لاستخدام الأدوات المالية الأساسية ، ومع التوسع في استخدام هذه الأدوات أصبحت هناك حاجة الى مراجعة كيفية استخدامها ، ولذلك استهدف البحث تحديد العلاقة بين محددات مراجعة الأدوات المالية وفعالية المراجعة الخارجية من خلال دراسة ميدانيه على عدد من البنوك المصرية كعينه للبنوك المصرية من خلال استخدام قائمه استقصاء موجهه للأكاديميين والمراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة ، وتم توزيع عدد (١١٠) قائمة ، وكانت نسبة القوائم الصحيحة ٧٨% ، وتوصلت الدراسة الي عدم وجود اختلاف معنوي بين اراء كل من الاكاديميين والمراجعين الخارجين حول العلاقة بين المحددات المتمثلة في (مدي الالتزام بقواعد البنك المركزي، مدي الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية، مدي كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية، مدي إمكانية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية، تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه) وفعالية المراجعة الخارجية.

الكلمات الدالة على البحث:

الأدوات المالية، المشتقات المالية، معايير مراجعة الأدوات المالية، فعالية المراجعة الخارجية.

Abstract:

In light of the liberalization of the global financial markets, the technological development and the growing phenomenon of globalization, the banks resorted to the use of basic financial instruments, and with the expanded use of these tools, there is a need to audit how to use them. Therefore, the study aimed to determine the relationship between the determinants of auditing financial instruments and the effectiveness of external auditing through a field study on a number of Egyptian banks as an example for Egyptian banks through the use of a survey list directed to academics and external auditors in audit offices. And distributed the number (110) list, and the percentage of the correct lists 78%, The study found that there was no significant difference between the opinions of the academicians and the external auditors on the relation between the determinants of (adherence to the rules of the Central Bank, the extent of adherence to professional issues related to financial instruments, the adequacy of auditing standards in reducing the risks of financial instruments, The forecast gap in the auditing of financial instruments, the development of the auditor's report to reduce the risks of financial instruments and meet the needs of its users) and the effectiveness of external audit.

Key words: Financial instruments, Derivatives, Financial instrument review criteria, effectiveness of external audit

المقدمة:

أصبح مفهوم الأدوات المالية من المفاهيم شائعة الاستخدام، ولقد صاحب ظهورها قضايا محاسبية غير تقليدية جديدة على الفكر المحاسبي، الأمر الذي يؤثر على عملية المراجعة، وفي ظل الثورة التكنولوجية الهائلة وتحرير التجارة وفتح أسواق استثمارية واسعة، عجزت الأدوات المالية الأساسية عن تغطية العديد من مخاطر الاستثمار سواء كانت هذه المخاطر منتظمة (مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف الأجنبي) أو مخاطر غير منتظمة (مثل ضعف كفاءة الإدارة، مخاطر الصناعة) فضلاً عن أن استخدام هذه الأدوات بات يعرض أصول البنك لمخاطر التقلبات والتغيرات (عاشور، ٢٠٠٣، ص ٢٠).

وترتب على ذلك ابتكار أحدث الأدوات المالية وطرحها في الأسواق وما صاحبها من عوامل الإغراء للمستثمرين والمتعاملين للإقبال عليها وكان من هذه الادوات "المشتقات المالية" كأدوات صاحب ظهورها تعاظم ظاهرة تقلب أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، كأدوات جديدة غير الأدوات التقليدية السائدة لغرض تسهيل عملية نقل وتوزيع المخاطر، وكأدوات للمضاربة وتحقيق الأرباح، فتضم الأدوات المالية المشتقة العديد من العقود المالية التي تختلف طبقاً لطبيعتها ودرجة تعقيدها، كالعقود الآجلة Forward Contracts ،العقود المستقبلية Futures Contracts، عقود الخيارات Options Contracts ، وعقود المبادلات Swaps Contract (عبد الوهاب، ٢٠١٤،ص ٢٦، ٣٥)، (حماد، ٢٠٠٨، ص ٢٨٠).

وتعرضت المنشآت على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر نظراً لانتشار ظاهرة عالمية الأسواق،Globalization خاصة مع تحرير تجارة الخدمات المالية طبقاً لاتفاقية التجارة العالمية، بالإضافة إلى التقلبات المستمرة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، والمتلاحقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونتيجة لذلك اتجهت كثير من المنشآت لإدارة المخاطر المصاحبة لعدم الاستقرار في الأسواق المالية باستخدام مدخلين وهما:

١-مدخل التغطية الطبيعية: والذي يعني اتباع أسلوب التنويع من خلال تكوين محفظة مالية متنوعة.
٢-مدخل التغطية المالية: والذي يعني استخدام ما يُسمى بالمشتقات المالية (وهي نوع من الأدوات المالية وانتشر (في عمليات المتاجرة والاستثمار)(عبدالسلام،٢٠١٣ ،ص٦٢)

وترتب على ذلك ظهور العديد من المعايير المحاسبية للمساعدة في فهم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، بالإضافة إلى الإصدارات المهنية المرتبطة بعملية مراجعة الأدوات المالية، بسبب الخصائص المرتبطة بالأدوات المالية مثل تعقد عملياتها، وصعوبة فهمها، والحاجة إلى توضيح للإصدارات المهنية المرتبطة بالأدوات المالية، وزيادة مخاطر المنشأة التي تتعامل فيها، مما أثر على عملية مراجعة الأدوات المالية وجعلت موضوع مراجعة الأدوات المالية أكثر تعقيداً وصعوبة عما مضى، ويُستنتج مما سبق أن هناك تحديات جديدة تواجه المراجع فيما يتعلق بفحص وتحقق أرصدة الحسابات الناتجة عن التعامل في الأدوات المالية خاصة، وأن دور المراجع بعد التطورات التي حدثت في المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات لا يقتصر على مجرد فحص هذه الأنشطة للتوصل إلى ما يتعلق بها من التزامات عرضية ومدى كفاية المخصصات لمواجهة هذه الالتزامات، وإنما يمتد كمثال إلى فحص استراتيجية الإدارة تجاه حيازة أو إصدار تلك الأدوات، وتحقيق كافة تأكيدات الإدارة الواردة بالقوائم المالية، وملحقاتها تجاه المشاكل المحاسبية الناتجة عن التعامل في هذه الأدوات المالية وخاصة المستحدثة من الأدوات المالية، وبالتالي ظهرت مشكلة تحديد الإجراءات الواجب على المراجع اتخاذها للوصول إلى هذا التحقق، في ضوء طبيعة الأدوات، وتعقيد عملياتها، وصعوبة فهمها، وزيادة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية(البياضي، ٢٠١٢، ص ص١١_ ١٢).

هدف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- صياغة إطار نظري متكامل للأدوات المالية.
- تقييم فعالية الإصدارات المهنية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية.
- تقييم فعالية الممارسة المهنية الحالية في مجال مراجعة الأدوات المالية والمشتقات المالية، بغرض تحديد جوانب القصور والضعف بها.
- تحديد محددات مراجعة الأدوات المالية في البنوك التجارية المصرية.
- ومن خلال تحقيق هذه الأهداف السابقة نتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة وهو مراجعة الأدوات المالية، بما يساهم في رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة ككل.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته العملية من ازدياد تعامل البنوك بالأدوات المالية وخصوصاً المشقات المالية في البيئة المصرية، وبسبب قيام البنك المركزي المصري بالسماح للبنوك باستخدام هذا النوع من العقود المالية في مجال المتاجرة وأنشطة التحوط، ومن ثم فإن هذا البحث يساعد على إيجاد ممارسات جيدة بتوفير إرشادات عن تطبيق معايير المراجعة السارية في مجال الأدوات المالية، لتلافي أوجه القصور في الممارسة المهنية الحالية.

فروض الدراسة:

سوف تقوم الدراسة علي فروض قابلة للاختبار الإحصائي، ثم السعي لاختبار صحة / خطأ هذه الفروض، والمتمثلة في:

الفرض الأول: لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينتي الدراسة حول أهمية الالتزام بقواعد البنك المركزي على مراجعة الأدوات المالية.

الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينتي الدراسة حول أهمية الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية على فعالية مراجعة الأدوات المالية.

الفرض الثالث: لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينتي الدراسة حول أهمية كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية على فعالية مراجعة الأدوات المالية.

الفرض الرابع: لا يوجد اختلاق معنوي بين أراء عينتي الدراسة حول أهمية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية على فعالية مراجعة الأدوات المالية.

الفرض الخامس: لا يوجد اختلاف معنوي بين أراء عينتي الدراسة حول أهمية تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبية احتياجات مستخدميه على مراجعة الأدوات المالية.

الفرض السادس: لا يوجد تأثير أو ارتباط معنوي / ذو دلالة إحصائية في وجهات نظر مفردات عينة الدراسة حول محددات مراجعة الأدوات المالية على فعالية مراجعة الأدوات المالية.

حدود البحث:

لن يتعرض البحث إلى البنوك التجارية غير المسجلة في البورصة المصرية، والبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية التي لا تستخدم ولا تتعامل في الأدوات المالية الأساسية والمشتقة، بالإضافة إلى عدم التعرض إلى الإصدارات المهنية الخاصة بمحاسبة الأدوات المالية، إلا فيما يخدم البحث.

منهجية البحث:

تم عمل دراسة ميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء وتركزت عينة الدراسة بين الأكاديميين والمراجعين، وتم توزيع القوائم وتفريغ البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية:

(١) اختبار الثبات Reliability Analysis بطريقة ألفا كرو نباخ Cranach's Alpha: Coefficient .

(٢) التحليل الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics والذي تضمن الوسط الحسابي Mean ، والانحراف المعياري Std. Deviation ، والتكرارات Frequencies.

(٣) اختبار T لتحديد مستوى الاختلاف في آراء مفردات عينتي الدراسة ككل، واختبار مان وتني.

(٤) اختبار الانحدار والارتباط بين متغيرات الدراسة.

خطة البحث:

ويمكن استعراض نقاط البحث كالتالي:

أولا عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية.
ثانيا الإصدارات المهنية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية.
ثالثا محددات مراجعة الأدوات المالية.
رابعا الدراسة الميدانية. واختبارات الفروض.
خامسا النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كدراسات مستقبلية في البيئة المصرية.

أولا عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية.

تعددت الدراسات التي تناولت الفكر المحاسبي للأدوات المالية، إلا أنه لم تتعد الدراسات في مجال مراجعة الأدوات المالية، ومن أهم الدراسات السابقة:

١. **دراسة (الرشيدي ٢٠٠٢)** التي اهتمت بمراجعة استراتيجية الإدارة تجاه التعامل في المشتقات المالية، واختبار مراجعتها، ومراجعة أساليب الاعتراف والقياس والإفصاح على كل نوع من المشتقات المالية، من أجل وضع منهج مقترح لمراجعة المشتقات المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التخطيط الفعال لعملية مراجعة المشتقات المالية يجب أن يأخذ في الاعتبار عدة عناصر أهمها: تقييم استراتيجيات الإدارة نحو الهدف من استخدام المشتقات، وملاءمة إدارة الخطر، ومستوى خطر المراجعة، ومدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية، وملاءمة تقديرات القيمة العادلة.

وتميزت الدراسة بأنها جمعت بين الجانب النظري، والجانب التطبيقي، وحاولت وضع إطار يتم من خلاله مراجعة المشتقات المالية، ويؤخذ على الدراسة ما يلي:

- لم تتعرض بشكل كاف للإصدارات المهنية في مجال مراجعة المشتقات المالية.
- لم تتناول مسئولية المراجع الخارجي تجاه المشتقات المالية.
- لم تتناول مخاطر الغش المرتبطة بمراجعة المشتقات المالية، وكيفية تخفيضها إلى المستوى المرغوب.
- صعوبة تطبيق المنهج المقترح لعدم مراعاته للإصدارات المهنية الأخيرة في مجال مراجعة المشتقات المالية، والتي تأخذ في الاعتبار مقتضيات التطبيق في الواقع العملي.

٢. **دراسة (الحملاوي، ٢٠٠٤)** عملت على تقديم مدخل مقترح لتطوير مراجعة الأنشطة خارج الميزانية من خلال محورين هما:

- مدخل مقترح لتخطيط عملية المراجعة من خلال مراجعة هدف الإدارة من التعامل في المشتقات المالية، وتخطيط اختبارات المراجعة.
- تحديد موقف مراجع الحسابات في التعرض لبعض العمليات التي لم تكن تأخذ اهتماماً كافياً كالأنشطة خارج الميزانية.
- تحديد الإطار الفكري للأنشطة خارج الميزانية، ودور المراجع في التوصل إليها والإفصاح عنها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم تطور مهنة المحاسبة والمراجعة بالقدر الذي يتناسب مع التطورات الهائلة في أسواق المال، وظهور المشتقات المالية، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المنشآت المتعاملة فيها، ومصداقية التقرير لمستخدمي المشتقات المالية.
- اتفاق مراجعي الحسابات حول:
  - وجود مشاكل في مراجعة الأنشطة خارج الميزانية.

- فعالية تخطيط، وإجراءات مراجعة الأنشـطة خارج الميزانية، بتقديم اسـتراتيجيات الإدارة تجاه التعامل فيها.
- أهمية ملاءمة تقدير القيمة العادلة، وسلامة المحاسبة عن الأنشطة خارج الميزانية.

- ضرورة وجود نظم قوية للرقابة الداخلية عند دخول المنشأة في عمليات الأنشطة خارج الميزانية.

وقدمت الدراسة توضيح لصعوبة ربط أنشطة خارج الميزانية ببعض عناصر الإطار العام لنظرية المحاسبة، وذلك لما تتميز به من خصائص وأساليب، وقامت بربط الأنشطة خارج الميزانية، بالإطار الفكري للمراجعة من معايير، مما يساعد مراجعي الحسابات عند القيام بمراجعة المشتقات المالية.

٣. **دراسة (البياضي ٢٠١٢)** عملت على تقديم إطار مقترح لمراجعة عمليات المشتقات المالية، في ضوء المتغيرات الاقتصـادية المعاصـرة، بما يسـاهم في رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية وذلك من خلال الآتي:

- تقييم الممارســـة المهنية الحالية في مجال مراجعة عمليات المشـــتقات المالية، بغرض تحديد جوانب القصور والضعف.
- اقتراح إطار لمراجعة عمليات المشـتقات المالية يسـتند إلى المتطلبات المهنية، التي صـدرت قبل وأثناء وعقب الأزمة العالمية، ويراعي الظروف الاقتصـادية الصـعبة، ويتلافى جوانب القصـور والضـعف في عمليات مراجعة المشتقات المالية.
- اختبار مدى صلاحية الإطار المقترح لمراجعة عمليات المشتقات المالية للتطبيق في الواقع العملي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود قصـور في الممارسـة المهنية الحالية تجاه عمليات المشـتقات المالية، بدليل عدم تحفظ المراجعين الخارجيين في تقارير المراجعة، رغم انخفاض مســـتويات التزام البنوك بشـــأن المتطلبات المحاســـبية المتعلقة بالمشـــتقات المالية في الكثير من الجوانب المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصـــاح المحاسبي.
- وجود معوقات تؤثر سلباً على قدرة المراجع الخارجي عند مراجعة المشتقات المالية أهمها:
  - المشاكل المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية.
  - تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.
  - المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.
  - صعوبة مراجعة المعلومات المستقبلية.
- الأدوات المالية تتســـم بعدة خصـــائص، تؤثر بشـــكل كبير على كافة الجوانب المتعلقة بالمعاملة المحاسبية، وتأثيرها على إجراءات المراجعة.
- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي عند مراجعة المشتقات المالية.

وأوضـــحت الدراســـة أهمية وجود إطار شـــامل ومتكامل لمراجعة المشـــتقات المالية لتلافي جوانب القصـــور في الممارسة المهنية، والحد من المعوقات التي تواجه المراجع الخارجي عند مراجعة المشتقات المالية.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتناول الإصدارات المهنية المرتبطة بمراجعة المشتقات المالية.

٤. **دراسة (Raghupathy, 2003)** أوضـحت الإجراءات التي يتعين على المراجع الخارجي القيام بهـــا عند فحص الأرصـــدة المتعلقة بعقود المشـــتقات المالية المتعلقة بمؤشـــرات النفط الخام. الأمر الذي اســـتدعي التعرض لإجراءات التعامل في ســـوق المال المتعلق بالمشـــتقات المالية، كما أشـــارت

الدراسة إلى مصادر المعلومـــات التـــي يمكن أن يلجأ إليها المراجع عند التحقق من صحة العمليات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أهمية المراجعة المستمرة للمشتقات المالية.
- ضـرورة قيام فريق المراجعة بفحص كل الاتصـالات بين أطراف الصـفقة السـابقة، والصـفقة اللاحقة للتعاقد.
- يجب على المراجع ضرورة الـتأكد من: الأخطاء المطبعية، أخطاء الصـياغة، فجوات الاتصال، طريقة الاتصال، التغيرات في أسعار السوق، تحليل مؤشرات السعر، طريقة تمويل العقد، ومراجعة الاتفاقيات الخاصة.
- ضـرورة إلمام المراجع بطبيعة المشـتقات المالية، وخصـائصـها، وتحركات مؤشـرات سـوق النفط الخام، ومحافظ الاستثمار في السوق، وتطبيقات أنظمة المعلومات الالكترونية.

ويؤخذ على هذه الدراسـة أنها اقتصـرت على الجانب النظري، ولم تقدم إطاراً مناسباً بالإجراءات التي ينبغي على المراجع القيام بها عند مراجعة عمليات المشـتقات المالية، بالإضـافة إلى أنها لم تحدد أنواع الرأي الـــذي يمكن للمراجع تقديمه في هذا الشأن.

٥. **دراســة (Abdel Ghany, 2007)** تناولت الدراســة مفهوم المشــتقات المالية، وأنواعها، وأســاليب الاعتراف بها، وقياسها، وقد أشارت إلى مجموعة مـــن الإجراءات المقترحة لمراجعة عمليات المشتقات المالية من قبل المراجعين الحكوميين في ضوء معيار المراجعة الأمريكي (SAS, No. 92) كما يلي:

١. إجراءات تقدير الخطر المتأصل؛ إذ يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار ما يلي:
   - هدف المنشأة من التعامل بالمشتقات المالية (تحوط/ مضاربة).
   - تعقد سمات المشتقات المالية.
   - إن كانت الصفقة قد تضمنت تبادلاً نقدياً.
   - خبرة الوكالة الحكومية في مجال عمليات المشتقات المالية.
   - إن كانت هناك مشتقات ضمنية في أحد العقود.
   - مدى إدراك محاسبي الوحدة لمعيار المحاسبة عن المشتقات المالية بشكل واف.
٢. إجراءات تقدير خطر الرقابة، يجب على المراجعين الفهم الكافي للرقابة الداخلية بما في ذلك كم صفقة دخلت فيها الوكالة، فهم الســجلات المحاســبية والوثائق المؤيدة، الطريقة المســتعملة من قبل الوكالة للتقرير عن المعلومات المتعلقة بالمشتقات المالية.

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها اقتصرت على بعض إجراءات تقدير الخطر وتحقيــق العمليات، بالإضافة إلى عدم تناولها للمعوقات التي يواجها المراجع عند قيامه بمراجعة هذا النـوع مـن العمليـات المالية، وأنها اكتفت بالعرض النظري فقط.

ثانيا الإصدارات المهنية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية.

الإصدارات المهنية الدولية المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية:

أصـدرت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسـبين (IFAC) مسـودة العرض المتعلقة بمعيار الأدوات المالية المشـتقة في أغسـطس ٢٠٠٠، وبعد أن أجرت اللجنة بعض التعديلات على مسـودة العرض، أصـدرت أول معيار لمراجعة الأدوات المالية المشتقة في مارس ٢٠٠١.

وسوف نتناول فيما يلي نبذة عن هذا المعيار:

١- عنوان المعيار:

مراجعة الأدوات المالية المشتقة *Auditing Derivative Financial Instruments*

٢- الهدف من المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى تقديم إرشادات للمراجع الخارجي عند تخطيط وأداء إجراءات المراجعة للمصادقة على البيان المالي المتعلق بالأدوات المالية المشتقة، ولاسيما تلك التي يمتلكها المستفيدون النهائيون بما فيهم البنوك ومنشآت القطاع المالية الأخرى، حيث قدم بعض المؤشرات التي يجب أن يعتمد عليها المراجع الخارجي عند ممارسة حكمه المهني لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة لعمليات الأدوات المالية المشتقة.

٣- المتطلبات الرئيسية للمعيار:

أ- مسئولية مراقب الحسابات The Responsibility of auditor (IFAC, 1012, Par. 11-15):

تتمثل مسئولية مراقب الحسابات في التعبير عن رأيه في أن القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، والتأكد من استخدام معايير التقارير المالية الدولية، والتأكد من تأكيدات الإدارة حول البيانات المالية المتعلقة بالمشتقات المالية، والغرض من عملية المراجعة من قبل مراقبي الحسابات هو التعرف على مدى كفاءة كل من:

- إدارة مخاطر المنشأة المرتبطة بالمشتقات المالية.
-إجراءات الرقابة الداخلية عن تلك الأنشطة.

ب- الحاجة إلى مهارة ومعرفة متخصصة (IFAC, 1012, Par. 16-20)

The Need for Special Skill and Knowledge

قد يحتاج المراجع إلى مهارات ومعرفة خاصة لتخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة لبعض التأكيدات حول المشتقات. ويتطلب ذلك حصول المراجع على فهم كامل لما يأتي:

- نوع الصناعة التي تعمل فيها المنشأة وخصائص تشغيلها وملامح المخاطر المرتبطة بها.
- نوع المشتقات المالية المستخدمة بواسطة المنشأة وخصائصها، والغرض الأساسي من استخدامها.
- نظام المعلومات بالمنشأة عن المشتقات واستخدامات الحاسب الإلكتروني في معاملات المشتقات.
- طرق تقييم المشتقات بالقيمة العادلة.
- متطلبات النظم والتشريعات ذات الصلة ومعايير المحاسبة المستخدمة لتأكيدات القوائم المالية المتعلقة بالمشتقات.

ج-دليل المخاطر المالية الرئيسية (IFAC, 1012, Par. 21) Key Financial Risk

على المراجع الحصول على فهم للأنواع الرئيسية للمخاطر المالية المتعلقة بأنشطة المشتقات التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة -وكما سبق فإن هذه المخاطر تندرج بصفة رئيسية في:

مخاطر السوق: وهي المخاطر المرتبطة بالخسائر الاقتصادية والتي تنشأ عن التغيرات المعاكسة في القيمة العادلة.

مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة أحد أطراف العقد على الوفاء بالتزاماته تجاه الوحدة الاقتصادية.

المخاطر القانونية: وهي المخاطر التي تنشأ من عدم الالتزام بالتشريعات والتنظيمات القانونية.

مخاطر العسر المالي والتسوية: وهي المخاطر المرتبطة بعدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها لقلة السيولة.

د-تقييم الخطر والرقابة الداخلية (IFAC, 1012, Par. 23-65)

Risk Assessment and Internal Control

يعرف المعيار خطر المراجعة بأنه الخطر الذي يظهر عندما يعطي المراقب وجهة نظر غير ملائمة خاصة عندما يتم تحريف القوائم المالية بشكل جوهري، وبين المعيار أنواع خطر المراجعة وهي: المخاطر الحتمية، المخاطر الرقابية، مخاطر الاكتشاف.

ففي مارس ٢٠٠١ صدرت قائمة ممارسات المراجعة رقم ١٠١٢ استهدفت تقديم إرشادات للمراجعين في تطبيق معايير المراجعة الدولية، وتشجيع الممارسة الجيدة في حالة أن تكون أنشطة المشتقات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية مهمة نسبياً بالنسبة للقوائم المالية ككل، وأكدت القائمة على أهمية تقدير مراقب الحسابات لخطر المراجعة بالنسبة للمشتقات وتقييم الرقابة الداخلية على المشتقات مع مراعاة العوامل المؤثرة في الخطر المتلازم الحتمي وأهمها:

- أهداف واقتصاديات الوحدة الاقتصادية من أنشطة المشتقات.
- درجة تعقيد وسمات المشتقات.
- مدى وجود تدفق نقدي لإتمام معاملة المشتقات.
- خبرة الوحدة الاقتصادية مع المشتقات.

وفيما يتعلق بخطر الرقابة، يلتزم مراقب الحسابات بإعداد تقدير أولي لخطر الرقابة على مستوى التأكيدات الإدارية وأن يقرر ما إذا كان هذا الخطر مرتفع ما لم يكن قادراً على تحديد الرقابة الداخلية الملائمة للتأكيد الإداري، وعليه أن يخطط لأداء اختبارات الرقابة لتأييد تقديره للخطر، ومن أهم إجراءات الرقابة في هذا الشأن هي:

- تحديد ما إذا كانت المشتقات قد تم استخدامها وفقاً للسياسات الموضوعة.
- أن قرارات التعامل في المشتقات مناسبة.
- أن حدود الائتمان مع ظروف عقود المشتقات ملائمة.
- أن المشتقات تم قياسها بطريقة مناسبة.
- أن المصادقات قد تم إرسالها للأطراف الأخرى لعقد المشتقات.

ويتطلب المعيار ضرورة أن يقوم مراقب الحسابات بفحص كافة الجوانب الإيجابية والسلبية الناتجة عن التعامل في عقود المشتقات المالية ويأخذ في حسابه ارتفاع الخطر المتلازم للمشتقات، وأن يطبق الإجراءات التي تمكنه من الوصول إلى مستوى مقبول من خطر الاكتشاف، وبالتالي تخفيض الخطر الكلي للمراجعة إلى أدنى مستوى له.

د-اختبارات الرقابة Tests of Control (IFAC, 1012, Par. 65)

إذا كان تقييم مخاطر الرقابة أقل من عالي Less than high، فعلى المراجع القيام بعمل اختبارات رقابة للحصول على دليل عما إذا كان التقييم المبدئي لمخاطر الرقابة تم تعزيزه وتأييده أم لا.

يتم عمل اختبارات الرقابة للحصول على دليل إثبات عن الفعالية لما يلي:

- تصميم أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، من حيث مدى مناسبة تصميمها لمنع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات الهامة.
- تشغيل الرقابة الداخلية خلال الفترة محل المراجعة.

وتتضمن الإجراءات الرئيسية تقييماً لعينة ذات حجم مناسب من المعاملات وإجراء الاختبارات الرقابية التالية:

- قراءة محاضر اجتماعات القائمين بالسيطرة في المنشأة أو أي لجنة أو مجموعة أخرى مشابهة للحصول على دليل القيام بالفحص الدوري لأنشطة المشتقات، التقيد بالسياسات الموضوعة، والفحص الدوري لفعالية الحماية.
- مقارنة معاملات المشتقات السارية والتي تم تسويتها خلال الفترة بسياسات المنشأة لتحديد ما إذا كانت المنشأة تتبع تلك السياسات.
- مراجعة اتفاقيات المشتقات والمراكز المالية المتعلقة بها والأطراف المقابلة في كل عقد.
- تقييم المراكز المالية لعقود المشتقات ومقارنتها بمصادرتقييم خارجية مستقلة.

هـ-الإجراءات الجوهرية المرتبطة بالتأكيدات (IFAC, 1012, Par. 77-89):

Substantive Procedures Related to Assertions

هي عبارة عن مجال لمراجعة المشتقات المالية في تأكيدات الإدارة كما تضمنتها القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وإيضاحاتها المتممة ككل، والتي تشتمل على:

الوجود والحدوث Existence and Occurrence

الوجود يعني أن كل المشتقات المسجلة بالقوائم المالية من خلال القياس أو الإفصاح موجودة في تاريخ قائمة المركز المالي، والحدوث يعني أن المعاملات التي أنشأت المشتقات التي تم التقرير عنها في القوائم المالية قد حدثت وتحققت خلال الفترة المالية محل المراجعة.

وتتضمن الاختبارات الأساسية لتأكيدات الوجود والحدوث عن المشتقات ما يلي:

- مصادقة مع مالك أو حامل المشتقة أو الطرف الآخر لها.
- فحص الاتفاقيات الأساسية والنماذج الأخرى من الوثائق المؤيدة وتتضمن المصادقات التي تسلمتها المنشأة في شكل ورقي أو إلكتروني للمبالغ التي تم التقرير عنها.

الحقوق والالتزامات rights and Obligations

بمعني أن المنشأة لها الحقوق وعليها الالتزامات المرتبطة بالمشتقات التي تم التقرير عنها في القوائم المالية.

وتتضمن الاختبارات الأساسية لتأكيد الحقوق والالتزامات عن المشتقات ما يلي:

- تأكيد الشروط الهامة مع مالك أو حامل المشتقة أو الطرف الآخر لها.
- فحص الاتفاقيات الأساسية والنماذج الأخرى من الوثائق المؤيدة في شكل ورقي أو إلكتروني.

الاكتمال Completeness

بمعني أن كافة المشتقات التي تخص المنشأة قد تم التقرير عنها في القوائم المالية من خلال القياس أو الإفصاح ومن ثم لا توجد مشتقات غير مسجلة في تاريخ قائمة المركز المالي. وتتضمن الاختبارات الأساسية لتأكيدات الاكتمال عن المشتقات ما يلي:

- سؤال المالك أو الطرف الآخر للمشتقة لتوفير تفاصيل عن كل المشتقات والمعاملات مع المنشأة.
- إرسال مصادقات ذات رصيد صفري للملاك أو الأطراف الأخرى المرتقبين للمشتقات لاختبار اكتمال المشتقات المسجلة في السجلات المالية.
- فحص ومراجعة قوائم السماسرة لوجود معاملات المشتقات والمراكز العالقة.
- فحص ومراجعة المصادقات الواردة من الأطراف الأخرى ولم يتم مقابلتها بسجلات المعاملات.

التقييم والقياس Valuation and Measurement

التقييم بمعنى أن قيم المشـــتقات التي تم التقرير عنها في القوائم المالية من خلال القياس أو الإفصـــاح قد تم تحديدها وفقاً لمعايير المحاسـبة المسـتخدمة، والقياس بمعنى أن المبالغ المرتبطة بهذه المشـتقات قد تم تحديدها وفقاً لمعايير المحاسـبة المسـتخدمة والإيرادات والمصـروفات المرتبطة بهذه المشـتقات قد تم تخصـيصـها للفترات المالية الصحيحة.

ويتم تصـميم اختبارات تقييم التأكيدات طبقاً لطريقة التقييم المسـتخدمة في القياس أو الإفصـاح حسـب ما تفتضـيه معايير المحاسبة المستخدمة، وقد تتضمن هذه الاختبارات ما يلي:

- فحص الوثائق الخاصة بسعر الشراء.
- المصادقة من المالك أو الطرف الآخر للمشتقة.
- فحص ومراجعة الكفاءة الائتمانية للأطراف الأخرى لمعاملة المشتقة.

العرض والإفصاح Presentation and Disclosure

بمعنى أن تصـنيف، ووصـف، والإفصـاح عن المشـتقات المالية في القوائم المالية قد تم طبقاً لمعايير المحاسـبة المستخدمة، ويقوم المراجع بتقييم ما إذا كان العرض والإفصـاح عن المشـتقات مطابقاً للتشـريعات والنظم السـارية والمعايير المحاسبية المستخدمة وذلك على أساس تقديره وحكمه على الآتي:

- أن المبادئ المحاسـبية المختارة والمطبقة متفقة مع المعايير المحاسـبية المسـتخدمة والتشـريعات والنظم السارية.
- أن المبادئ المحاسبية مناسبة للظروف.
- أن القوائم المالية والملاحظات المتممة لها توفر معلومات عن أمور قد تؤثر على اســتخدامها، وفهمها وتفسيرها.

و-إقرارات الإدارة Management Representations (IFAC, 1012, Par 92-93)

قد يرغب المراجع في الحصول على إقرارات عن أنشطة المشتقات من كل الإدارة ومن هؤلاء المسئولين عن هذه الأنشطة بالمنشأة. هذه الإقرارات قد تتضمن ما يلي:

- أهداف الإدارة بخصوص المشتقات المالية (حماية/ مضاربة).
- تأكيدات القوائم المالية بخصوص المشتقات المالية:

- أن السجلات تعكس كل معاملات المشتقات.
- أن كل المشتقات الضمنية أو المدمجة قد تم تحديدها.
- أن الافتراضات والمنهجيات المستخدمة في نماذج تقييم المشتقات معقولة.

ثالثا محددات مراجعة الأدوات المالية.

يمكن استعراض محددات مراجعة الأدوات المالية كالاتي:

المحدد الأول: مدي الالتزام بقواعد البنك المركزي.

المحدد الثاني: مدي الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية.

المحدد الثالث: مدي كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية.

المحدد الرابع: مدي إمكانية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية.

المحدد الخامس: تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه.

رابعا الدراسة الميدانية واختبارات الفروض.

تم عمل دراسة ميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء وتركزت عينة الدراسة بين الأكاديميين والمراجعين، وتم توزيع القوائم وتفريغ البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية ومن أهم هذه الاختبارت:

- اختبار T لتحديد مستوى الاختلاف في آراء مفردات عينتي الدراسة ككل، واختبار مان وتني

نتائج اختبار الفرض الاول:

جدول رقم (١) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الأول

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
-.073	75	4.0476	4.0556	.942

اعتمد الباحث على اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الاول الذي ينص على " لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بقواعد البنك المركزي كأحد محددات مراجعة الادوات المالية "، ويوضح الجدول رقم (١) نتائج الاختبار ويلاحظ من الجدول ان قيمة P.value تساوى (٠.٩٤٢) أكبر من (٠.٠٥) وبالتالي نقبل الفرض، مما يعنى عدم وجود اختلافات بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بقواعد البنك المركزي كأحد محددات مراجعة الادوات المالية.

نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٢) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الثاني

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
-.967	71	4.0138	4.1361	.337

اعتمد الباحث على اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الثاني الذى ينص على لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية "، ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبار ويلاحظ من الجدول ان قيمة P.value تساوى (٠.٣٣٧) اكبر من (٠.٠٥) وبالتالي نقبل الفرض، مما يعنى عدم وجود اختلافات بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية.

نتائج اختبار الفرض الثالث:

جدول رقم ٣) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الثالث

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
1.519	74	4.1354	3.9545	.133

اعتمد الباحث على اختبار ت لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الثالث الذي ينص على " لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية كأحد

محددات مراجعة الادوات المالية "، ويوضـــح الجدول رقم (٣) نتائج الاختبار ويلاحظ من الجدول ان قيمة P.value تسـاوى (٠.١٣٣) أكبر من (٠.٠٥) وبالتالي نقبل الفرض، مما يعنى عدم وجود اختلافات بين اراء عينتي الدراسـة حول اهمية كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية.

نتائج اختبار الفرض الرابع:

جدول رقم (٤) نتائج اختبار مان وتني لاختبار الفرض الرابع

		العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	إحصائي الاختبار z	الإحتمال (Sig) P.value
المحور الرابع	العينة الاولى (المراجعين)	٣٣	1360.00	41.21	-1.341	.180
	العينة الثانية (الأكاديميين)	٤١	1415.00	٩.٣٠		
	الإجمالي	٧٤				

اعتمد الباحث على اختبار مان وتني لاختبار الفرض الرابع الذي ينص على " لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسـة حول اهمية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية "، ويوضـح الجدول رقم (٤) نتائج الاختبار ويلاحظ من الجدول ان قيمة P.value تسـاوى (٠.١٨٠) أكبر من (٠.٠٥) وبالتالي نقبل الفرض، مما يعنى عدم وجود اختلافات بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية.

نتائج اختبار الفرض الخامس:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرض الخامس

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
1.005	66	4.0807	3.9537	.319

اعتمد الباحث على اختبار ت لعينتين مسـتقلتين لاختبار الفرض الخامس الذى ينص على " لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراســة حول اهمية تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه كأحد محددات مراجعة الادوات المالية " ، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج الاختبار ويلاحظ من الجدول ان قيمةP.value تسـاوى (٠.٣١٩) اكبر من (٠.٠٥) وبالتالي نقبل الفرض ، مما يعنى عدم وجود اختلافات بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه كأحد محددات مراجعة الادوات المالية.

خامسا النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة كدراسات مستقبلية في البيئة المصرية.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة الميدانية في الجدول التالي:

جدول رقم(٦) نتائج الدراسة الميدانية

الفروض	نص الفرض	القرار
الفرض الأول	لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بقواعد البنك المركزي كأحد محددات مراجعة الادوات المالية	**قبول الفرض**
الفرض الثاني	لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية	**قبول الفرض**
الفرض الثالث	لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية	**قبول الفرض**
الفرض الرابع	لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية كأحد محددات مراجعة الادوات المالية	**قبول الفرض**
الفرض الخامس	لا توجد اختلاف معنوي بين اراء عينتي الدراسة حول اهمية تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه كأحد محددات مراجعة الادوات المالية	**قبول الفرض**
الفرض السادس	لا يوجد تأثير أو ارتباط معنوي / ذو دلالة إحصائية في وجهات نظر مفردات عينة الدراسة حول محددات مراجعة الأدوات المالية على فعالية مراجعة الأدوات المالية.	**رفض الفرض**

توصيات الدراسة:

١. اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تتولي مراجعة التقارير المالية السنوية للمنشآت التي تتعامل بالمشتقات المالية أن تأخذ في الاعتبار محددات مراجعة الأدوات المالية، وتتلخص في:

المحدد الأول: مدي الالتزام بقواعد البنك المركزي.

المحدد الثاني: مدي الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية.

المحدد الثالث: مدي كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية.

المحدد الرابع: مدي الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية.

المحدد الخامس: تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه.

٢. ضرورة تأهيل السوق المصري لاستيعاب الأدوات المالية والمشتقات المالية في التعامل فيها وذلك من خلال:

& إصدار بعض القوانين واللوائح المنظمة للتعامل في الأدوات المالية، والمشتقات المالية من قبل هيئة سوق المال والجهات المعنية.

& معرفة خصائص وسمات الأدوات المالية، وهل تزيد من سهولة أم صعوبة في السوق.

٣. ضرورة قيام جمعية المحاسبين المصرية ووزارة الاستثمار المصرية بإصدار معيار مصري للمحاسبة عن الأدوات المالية و المشتقات المالية وكذلك معيار مصري لمراجعة الأدوات المالية والمشتقات المالية خصوصاً وأن البنك المركزي المصري قد سمح للبنوك استخدام الأدوات المالية المشتقة في عمليات المتاجرة إلى جانب أنشطة التحوط، من خلال التعديلات المهمة التي قام بها على قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك ، الي جانب ذلك أخذ في الاعتبار ما تم إصداره حديثاً في المعايير المحاسبية المصرية ، وتعليمات البنك المركزي للبنوك التجارية التي تتعامل في الأدوات المالية ، والمشتقات المالية |(قد ذكر الباحث ذلك سابقاً).

٤. يجب على المراجعين الخارجيين توخي الحذر عند استخدام مدخل القيمة العادلة وتقييمها وأهمية اللجوء إلى خبراء واستشاريين والاعتماد على نماذج موضوعية قدر الإمكان، نظراً لصعوبة التغييرات الحادثة في السوق الدولي والمصري.

٥. يجب على المنشآت المالية (البنوك التجارية) التي تتعامل بالأدوات المالية والمشتقات المالية إعداد التقارير المالية السنوية بحيث تشتمل على معلومات عن أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة في قياس تلك المخاطر، أيضا معلومات عن النتائج المتوقعة بواسطة النماذج الداخلية لقياس وإدارة المخاطر مقارنة بالنتائج الفعلية، بالإضافة إلى معلومات عن مدى للنتائج المحتملة والافتراضات المستخدمة في تحديد ذلك المدى بخصوص التقديرات المحاسبية.

٦. إجراء المزيد من الدراسات في مجال مراجعة الأدوات المالية والمشتقات المالية وذلك في السوق المصري وذلك بما يتمتع من قابليته للتغيير واستقبال العديد من مجالات الاستثمار المختلف.

مجالات البحث المقترحة كدراسات مستقبلية في البيئة المصرية:

هناك مجالات حيوية للبحث المحاسبي وخصوصاً مجال المراجعة لعل من أهمها ما يلي:

- المشاكل المرتبطة بمراجعة الأدوات المالية والمشتقات المالية
- مدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بكفاءة سوق الأدوات المالية والمشتقات المالية.
- وسائل تطوير السوق المصري للتعامل مع الأدوات المالية الحديثة.
- أثر تأهيل وتدريب المراجع الخارجي في مجال مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الأدوات المالية والمشتقات المالية على جودة أحكامه المهنية عند مراجعة عمليات الأدوات المالية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

١. البياضي، أحمد محمد علي البياضي، ٢٠١٢، مراجعة الأدوات المالية المشتقة في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

٢. حماد، طارق عبد العال،٢٠٠٨، موسوعة معايير المحاسبة –الجزء الثالث –الأدوات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

٣. الحملاوي، صالح محمد حسني، مدخل مقترح لتطوير مراجعة الأنشطة خارج الميزانية، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة الاسماعلية، جامعة قناة السويس.
٤. الرشيدي، طارق عبد العظيم يوسف،٢٠٠٢، منهج مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة لدعم قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
٥. عاشور، عصافت سيد أحمد، ٢٠٠٣المحاسبة عن المشتقات المالية ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩الطابعة الخامسة بدون ناشر.
٦. عبد السلام، فاطمة جبر صالح، ٢٠١٣، المشتقات المالية وانعكاساتها على تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الوحدات الاقتصادية في ضوء معايير المراجعة، دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.
٧. عبد الوهاب، أحمد عبد الوهاب محمد، ٢٠١٤، دراسة لأثر المحاسبة عن الأدوات المالية في البنوك التجارية على دلالة القوائم المالية، دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

مراجع باللغة الإنجليزية

8. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), Statement on Auditing Standards No. 92: Auditing Derivatives Instruments, Hedging Activities and Investments in Securities, Journal of Accountancy Vol. No. 5, November 2000.

9. International Auditing Practice Committee (IAPC), International Auditing Practice statements No. 1012: Auditing Derivative Financial
Instruments, IFAC, March, 2001.

10. ----------par11-15.

11. ----------par16-20.

12. ----------par21.

13. ----------par23-65.

14. ----------par65.

15. ----------par77-89.

16. ----------par92-93.

17. S. Raghupathy, Auditing of Derivatives in Crude Oil Indices, Chartered Accountant, March 2003.

الملاحق:

أولا قائمة الاستقصاء:

نرجو من سيادتكم الإجابة على كافة البنود وذلك بوضع علامة (/) في الخانة المخصصة لدرجة الموافقة، أو الأهمية وفقاً للمقياس التالي:

٥	٤	٣	٢	١
موافق تماماً	موافق	موافق إلى حدما	غير موافق	غيرموافق مطلقاً

المحدد الأول: مدى الالتزام بقواعد البنك المركزي.

العبارات	٥	٤	٣	٢	١
١- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في تحسين جودة التقارير المالية بحيث تعكس الواقع الاقتصادي للبنك.					
٢- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضيق مجال الاختيار بين البدائل.					
٣- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في أن تتسم الإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بالوضوح والشفافية.					
٤- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في التأثير بشكل إيجابي على تصورات المستثمرين بشأن رؤيتهم المستقبلية لبقاء واستمرار البنك.					
٥- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في تحسين مستوى جودة الأداء المحاسبي بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل: الملاءمة، الثقة، القابلية للمقارنة.					
٦- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في توفير قراءة موحدة للتقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين مما يُضفي المصداقية على المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات					
٧- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في التوسع في متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والتي تشجع على تقديم إفصاحات إضافية توفر للمستثمرين معلومات مفيدة.					
٨- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في التشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية مما يُساهم في رفع كفاءة سوق المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي.					

٩- يساهم الالتزام بقواعد البنك المركزي في التأكيد على استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي مما يوفر معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.					

المحدد الثاني: مدى الالتزام بالإصدارات المهنية المتعلقة بالأدوات المالية.

العبارات	٥	٤	٣	٢	١
١٠-مصر تواكب التطورات الحادثة في مجال المراجعة الدولية.					
١١-من الضروري تحقيق توافق كامل بين النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في مصر ومعايير المراجعة الدولية.					
١٢-من الضروري تحقيق توافق كامل بين النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة في مصر ومعايير المراجعة الدولية.					
١٣-تطبق مصر معايير المراجعة الدولية عند مراجعة الأدوات المالية.					
١٤-عند التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لتحوطات القيمة العادلة يجب الاعتراف الفوري في قائمة الدخل بالخسائر أو المكاسب الناتجة عن تغير قيمة البند المحوط.					
١٥-عند التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لتحوطات القيمة العادلة يجب الاعتراف في قائمة الدخل بتغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط عن التزام ثابت محوط.					
١٦-عند التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لتحوطات التدفق النقدي يجب الاعتراف في الدخل الشامل بمكاسب أو خسائر الجزء الفعال من عملية التحوط.					
١٧-يجب إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل نتيجة حدوث المعاملة المتنبئ بها.					
١٨-عند التحقق من المعالجة المحاسبية لتحوطات الاستثمار في صافي أصول وحدة أجنبية يجب					

الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من مكاسب أو خسائر أداة التحوط.					
١٩-يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لكل من أدوات التحوط والبنود المحوط بها.					
٢٠-يجب الإفصاح عن السياسات المتبعة لحساب احتياطات التسوية وإعادة التقييم المتعلقة بالأدوات المالية.					
٢١-يجب الإفصاح عن القيمة التي تمثل أقصى ما يتعرض له البنك من المخاطر وأهم مجالات تركزها.					
٢٢-يجب الإفصاح عن الأدوات المالية ومشتقاتها من حيث أسواقها وتكلفتها والمخاطر الناجمة عنها.					
٢٣-يجب الإفصاح عن المعلومات التي تساعد في تقدير القيمة العادلة في حالة تعذر ذلك.					

المحدد الثالث: مدى كفاية معايير المراجعة في الحد من مخاطر الأدوات المالية.

السؤال	**٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**
٢٤-يقلل الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق المرتبطة بالأدوات المالية من خلال استخدام تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق من تفاوت تقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية.					
٢٥-وضع مجموعة من القواعد والأسس والشروط للاعتراف أو عدم الاعتراف بالأدوات المالية في التقارير المالية للبنك عن طريق تبني مفاهيم المنافع والمخاطر والسيطرة يقلل إلى أدني حد ممكن من تفاوت تقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					
٢٦-توفير المعلومات التفصيلية عن أسواق الأدوات المالية يحد من مخاطرها.					
٢٧-يجب توفير نماذج لتقييم المخاطر وفقاً لأسس موضوعية تناسب احتياجات مستخدميها مثل تحليل الحساسية.					

٢٨-يجب توفير فريق عمل كفء يتمتع بالخبرة والتدريب الكافي لمواجهة مخاطر الأدوات المالية، ووضع خطط بديلة.					
٢٩-استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس للأدوات المالية يقلل إلى أدنى حد ممكن من تقديرات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن المخاطر المرتبطة بها.					

المحدد الرابع: مدى الحد من فجوة التوقعات في مراجعة الأدوات المالية.

العبارات	**٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**
٣٠-يتمتع السوق المالي بالاختلاف في توقعات المجتمع والتي تتسم بالسرعة والديناميكية الكبيرة.					
٣١-يجب أن يكون مستخدمي الأدوات المالية على دراية ومعرفة بطبيعتها، والمخاطر المرتبطة بها، ودور المراجع تجاها.					
٣٢-يجب توضيح أهداف مراجعة الأدوات المالية وبيان مسئولية وواجبات المراجع لتقليل فجوة التوقعات.					
٣٣-يجب إعادة النظر في تقرير المراجع والتوسع في المعلومات التي يعرضها لتقليل فجوة التوقعات.					
٣٤-يجب على المراجع اكتشاف التصرفات غير القانونية، والإفصاح عنها للمستخدمين.					
٣٥-يجب أداء عملية مراجعة الأدوات المالية في إطار المراجعة الشاملة للأداء المالي والإداري والاجتماعي للبنك ككل.					

المحدد الخامس: تطوير تقرير المراجع للحد من مخاطر الأدوات المالية وتلبيه احتياجات مستخدميه.

العبارات	**٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**
٣٦ -يجب أن يتوافر لدى المراجع القدرة على إضافة فقرة مستقلة بتقريره لتوجيه الانتباه لأمر هام يؤثر علي القوائم المالية مرتبط بأحداث مستقبلية غير مؤكدة مثل المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية ومشتقاتها.					

٣٧-لا يقتصر التقرير على رأي المراجع الخارجي حول مراجعة القوائم المالية فحسب، وإنما يمتد ليشمل إبداء رأيه بشكل مباشر عن مدى قوة وفعالية نظم الرقابة الداخلية على التقرير المالي للبنك.					
٣٨-أثر تطوير التقرير على مستخدمي البيانات المالية المنشورة من خلال معرفة أثر الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية على الثقة التي يضفيها على مصداقية التقرير عن القوائم المالية.					
٣٩-يجب تناول التقرير التفصيلي عند مراجعة الأدوات المالية ومشتقاتها.					
٤٠-تتسم الأهداف من أنشطة الأدوات المالية بالوضوح لكافة المتعاملين داخل البنك.					
٤١-تتسم تقديرات القيمة العادلة للأدوات المالية بأنها جيدة.					
المحدد السادس فعالية مراجعة الأدوات المالية:					
العبارات	**٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**
٤٣-في مرحلة تخطيط عملية مراجعة الأدوات المالية يجب: • دراسة البنك من حيث المركز المالي للبنك والأدوات المالية التي يتعامل فيها. • دراسة نظام المعلومات المحاسبية. • فهم عمل المراجع الخارجي. • تقييم لمخاطر المراجعة.					
٤٤-في مرحلة تنفيذ عملية مراجعة الأدوات المالية يجب: • دراسة لاختبارات نظم الرقابة الداخلية.					

• دراسة لاختبارات التحقق.					
٤٥-في مرحلة استكمال مراجعة الأدوات المالية يجب: • الحصول على إقرار خطي من الإدارة. • يوجد اتصالات بين المراجع الخارجي والإدارة.					
٤٦-يجب أن تتم عملية مراجعة الأدوات المالية وفق فرق متميز ولديه خبرات ومتمرس في السوق المصري.					
٤٧-يجب أن تتم عملية مراجعة الأدوات المالية وفق إطار زمني محدد ومناسب ومخطط.					

ثانيا جداول الإحصاء:

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
-.073	75	4.0476	4.0556	.942

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
-.967	71	4.0138	4.1361	.337

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
1.519	74	4.1354	3.9545	.133

		العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	إحصائي الاختبار z	الإحتمال (Sig) P.value
المحور الرابع	العينة الاولى (المراجعين)	٣٣	1360.00	41.21	-1.341	.180
	العينة الثانية (الأكاديميين)	٤١	1415.00	٩.٣٠		
	الإجمالي	٧٤				

المحسوبة(T)قيمة	درجات الحرية df	الوسط الحسابي للعينة الاولى (المراجعين)	الوسط الحسابي للعينة الثانية (الأكاديميين)	الإحتمال (Sig) P.value
1.005	66	4.0807	3.9537	.319